

الحالات المعروضة يوم 16 ديسمبر 2016

الحالة: الأم وأبنائها ضحايا الاستبداد

الاسم: محرزية بن العابد

مقدم الحالة: الضحية نفسها

تعريف الضحية

ولدت محرزية بن العابد بتونس وبالتحديد بجهة حي التضامن وزاوتت تعليمها إلى غاية السنة السادسة من التعليم المهني اختصاص مكتبية وخلال سنة 1980 ارتدت الحجاب برغبة خاصة منها ودون أن يكون لها أي نشاط سياسي وتزوجت سنة 1981. لكنها انضمت بعد ذلك لحركة الاتجاه الإسلامي وأصبحت تنشط في المجال الاجتماعي والخيري كما ساهمت في الحملة الانتخابية للحركة لسنة 1989. هي حاليا مطلقة وأم لأربعة أبناء.

السياق

إبان تغيير نظام الحكم سنة 1987 عبّر رئيس الدولة الجديد زين العابدين بن علي في خطابه المعروف ببيان السابع من نوفمبر 1987 عن رغبته في القطع مع الماضي وبداية فترة جديدة من الانفتاح وتكريس التعددية الحزبية وأصدر عفوا رئاسيا عن عديد المساجين السياسيين وهو ما شجع العديد من الأحزاب السياسية على الخروج من السرية من ذلك حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة). إثر الانتخابات التشريعية لسنة 1989 شن النظام حملة اعتقالات واسعة على كل منتسبي الحركة والمتعاطفين معها اللذين اكتشفوا أن التعددية التي سبق الإعلان عنها لم تكن سوى خطة لاستدراجهم نحو النشاط العلني ومن ثم تسهيل ضربهم والإيقاع بهم.

الوقائع

أوقفت محرزية بن عابد للمرة الأولى بتاريخ 01 جويلية 1991 بعد أن تمت مدهمة منزلها من قبل عدد كبير من أعوان الأمن الحاملين للسلاح وتم اقتيادها صحبة ابنها الذي لم يتجاوز في ذلك الوقت سن الثانية والنصف إلى مقر منطقة الحرس بحي النصر التابعة لحي التضامن أين تم افتكاك ابنها منها بالقوة ووضعها في غرفة مجاورة وبقي يوما كاملا يستمع صراخ والدته استغاثة بقية الموقوفات.

تعرضت للتعذيب الذي تصاعد نسقه عندما علم الأعوان بحملها فخضعت للتعرية والضرب خاصة على مستوى البطن والتعليق والتحرش مما أدى إلى إجهاضها منذ اليوم الأول للإيقاف لكن لم يقع إسعافها إلا خلال اليوم الرابع بنقلها لمستشفى شارل نيكول بالعاصمة أين بقيت مدة 6 أيام ثم تم إرجاعها لمقر الفرقة ثم بسجن النساء بمنوبة.

أحيلت على المحكمة الابتدائية بأريانة وحكم عليها بالسجن مدة 11 شهرا من أجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص فيها وتعاطي نشاط بمسجد ومسك مناشير والمساعدة على اجتماع. وتم إقرار الحكم استئنافيا.

قضت الفترة الأولى من عقوبتها بسجن النساء بمنوبة وكانت المعاملة في البداية عادية لكنها تغيرت بتغيير إدارة السجن فتم منعها من ارتداء الحجاب وممارسة الشعائر الدينية وتلقي الرسائل إضافة إلى إهانتها وضربها مما أدى إلى دخولها صحبة مجموعة من السجنيات في إضراب جوع تعاملت معه الإدارة بوحشية حيث تم تعذيبها وتهديدها بالكلاب كما تمت نقلتها نقلة عقابية إلى السجن المدني بالقصرين أين قضت بقية فترة العقوبة في ظروف قاسية ولا إنسانية.

أوقفت مرة ثانية في شهر ماي 1993 من قبل فرقة أمن الدولة التي داهمت منزلها ليلا واقتادتها صحبة زوجها وأحد أصدقائه الذي كان في ضيافته إلى مقر وزارة الداخلية.

استمرت مدة الإيقاف 28 يوما تعرضت خلالها إلى شتى أنواع التعذيب من بينها الصعق بالكهرباء والتعرية والتعليق ووضع الدجاجة والضرب وخاصة على مستوى الرأس وإغراق الرأس في المراض ... كان التعذيب يتم ليلا وبحضور عدد من الموقوفين. إثر الليلة الأولى للإيقاف تم نقلها فجرا لمنزلها من قبل عوني أمن وتم تهديدها بالاعتداء جنسيا على أطفالها ومكث الأعداء بمنزلها يوما كاملا تولوا خلاله الاعتداء على كل من يطرق بابها وفي الليل أعادوها للإيقاف. تم إطلاق سراحها بعد إيقاف دام 28 يوما ودون أن تتم محاكمتها مع تنبيهها بعدم التحدث عن التعذيب الذي تعرضت له.

خلال سنة 1995 أوقفت مرة أخرى لمدة 4 أيام من طرف فرقة الاستعلامات ثم وقع إطلاق سراحها بعد التنبيه عليها بعدم المطالبة بجواز سفر.

تم اقتيادها خلال سنة 1996 لمقر فرقة الأبحاث والتفتيش بباردو أين تم استجوابها حول العمل النسائي الذي كانت تقوم به.

النتائج

رفضت محرزية بن العابد الخضوع للمراقبة الإدارية فتم إخضاعها لمراقبة أمنية مشددة وخضعت لمداهمات ليلية متكررة كما تم حرمانها من استخراج جواز سفر ومنعت هي وزوجها من الارتزاق. تعرضت عائلتها للهرسلة المعنوية إذ تكررت المداهمات لمنزل عائلتها وأوقفت والدتها لمدة 3 أيام بمنطقة الحرس النصر بحي التضامن كما تم الحفر داخل منزلها وخارجه عندما كانت هي وزوجها مسجونين.

تسبب التعذيب الذي تعرضت له في إصابتها بشلل دام مدة 4 سنوات ناتج عن خلل في جهاز المناعة ثم أصيبت فيما بعد بمرض نادر يصيب جهاز المناعة كانت له تأثيرات على المفاصل والقلب.